المملكة العربية السعودية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

٣٠

عاماً من الإنجازات المتميزة
في خدمة القطاع الصناعي المحلي

المحتويات

تقديم معالي وزير المالية ٣

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة ٥

تمهيد - إتجاهات ومؤشرات
الاقتصاد العالمي والمحلي ٦

النشاط الإقراضي للصندوق ١٢

الصناعات الكيميائية
الصناعات الاستهلاكية
الصناعات الهندسية
صناعة الأسمنت
صناعة مواد البناء
التمويل المشترك
دورة المشاريع الصناعية والهيكل
التنظيمي للصندوق

النافذة الجديدة: برنامج كفالة تمويل
المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٤

بيانات النشاط الاقراضي للصندوق ٢٨

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد

بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير عبدالله

بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس الحرس الوطني

صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان

بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

تقديم معالي وزير المالية

يطيب لي مع إكمال الصندوق لعامه الثلاثين الحافل بالإنجازات المميزة لخدمة قطاع الصناعة الوطنية، أن أقدم لهذا التقرير الذي يعرض إنجازاته ، في تلك الفترة، ومنها ما حققه خلال العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

فلقد اعتمد الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) (٢٦٥٠) قرضاً صناعياً بلغت جملة القروض المعتمدة لها (٤٨,١١٥) مليون ريال؛ وساهمت هذه القروض في قيام (١٨٩٩) مشروعاً صناعياً في أنحاء مختلفة من المملكة. كما بلغ مجموع ما تم صرفه من القروض (٣٣,٠٥٠) مليون ريال، في حين قام المستثمرون المستفيدون من القروض الممنوحة بسداد ما مقداره (٢٣,٥٦٩) مليون ريال. وقد كان النجاح الذي حققته هذه المشاريع على المستوى التجاري والمالي، نتيجة للتحليل المتأني والمعمق لدراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها قبل اعتمادها، أكبر الأثر في نجاح تلك المشاريع ومساهمتها في التنمية الصناعية في المملكة وتمكين أصحابها من سداد ما عليهم من التزامات مالية تجاه الصندوق؛ وهذا ما مكنه بدوره من إعادة تدوير هذه المبالغ لإقراض العديد من المشاريع الجديدة في كل عام.

إن هذا النجاح المطرد ما كان ليتحقق لولا الدعم السخي من حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، ولولا الكفاءة العالية لإدارة الصندوق وقدرتها على التعامل مع المستجدات المتواصلة في مجال الاستثمار والإقراض الصناعي، والعمل الجاد والمستمر على استقطاب الكفاءات المهنية العالية من الشباب السعودي المؤهل في جميع التخصصات، واستمراره في تطبيق المعايير المهنية العالية في تدريبهم وصقل مواهبهم في أرقى المعاهد التدريبية داخل المملكة وخارجها.

وإنني أتوجه بهذه المناسبة بالشكر والتقدير لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع موظفيه على ما بذلوه ويبذلونه من جهود صادقة نتج عنها تحقيق نتائج مشرفة طوال مسيرة الصندوق، وخصوصاً خلال عام التقرير الذي سجل فيه رقم قياسي للاعتمادات حيث بلغت (٣,٢٩١) مليون ريال. وهذا دليل على المكانة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني للمملكة والثقة الكبيرة التي ينالها لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما سيستمر الصندوق وغيره من الأجهزة الحكومية في تأكيده وتعزيزه على مدى السنوات القادمة إن شاء الله تعالى.

والله الموفق ،،،

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

وزير المالية

أعضاء مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

١

٢

٣

٤

٥

١. معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام
نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية
والعضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة صندوق
التنمية الصناعية السعودي

٢. سعادة الأستاذ محمد بن أمين سندي
وكيل وزارة التجارة والصناعة
المساعد لشؤون الصناعة

٣. سعادة الدكتور صالح بن حسين العواجي
وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون الكهرباء

٤. سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
للشؤون الفنية

٥. سعادة الأستاذ حسان بن فضل عقيل
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط المساعد للشؤون
المالية

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرني مع نهاية العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ، الذي تزامن مع بلوغ الصندوق لعامه الثلاثين في خدمة التنمية الصناعية في المملكة، أن أقدم لهذا التقرير السنوي الذي يعكس نشاط الصندوق خلال العام وإنجازاته على مدة الثلاثين سنة الماضية.

لقد استمر الصندوق في أدائه المميز خلال عام التقرير ، بل وسجل أرقاماً قياسية جديدة في أدائه؛ حيث بلغ حجم القروض المعتمدة خلال العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٣,٢٩١) مليون ريال، بارتفاع بلغ (٢٠٪) عن اعتمادات العام المالي السابق، في حين بلغت جملة المبالغ التي صرفت فعلياً للمستثمرين (١,٧٦٨) مليون ريال خلال نفس العام ، بزيادة بلغت (٣٢٪) عن ما تم صرفه خلال العام المالي السابق، كما أن المبالغ المسددة من المقترضين للصندوق بلغت (١,٥٠٧) مليون ريال بزيادة (٧٪) عن المبالغ المسددة خلال العام السابق.

بلغ عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير (٧٦) قرضاً للمساهمة في إنشاء (٤٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٣) مشروعاً صناعياً قائماً. ومما لاشك فيه أن التوسع في إقامة المشاريع الجديدة ، وكذلك النسبة العالية من القروض المعتمدة لتوسعة المشاريع القائمة، لهو دليل أكيد على نجاح الاستثمار في القطاع الصناعي الوطني وارتفاع العائد الفعلي لهذه المشاريع وتعزيز الثقة في مستقبل هذا القطاع ضمن منظومة القطاعات الاقتصادية ذات الأداء الجيد في المملكة، وذلك في ظل الرعاية الكريمة التي توليها الدولة لمختلف القطاعات التنموية بتذليل العوائق أمام المستثمرين وإيجاد الحوافز المشجعة لهم ومراجعتها على الدوام لضمان استمرار المناخ الجاذب للاستثمار في المملكة .

وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى النافذة الجديدة التي يعتزم الصندوق إحداثها لصالح المستثمرين في قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتمثل ببرنامج ضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي سيبدأ في المستقبل القريب إن شاء الله تقديم خدماته الموجهة لدعم هذه القطاع الهام والحيوي للاقتصاد الوطني.
كما لا يفوتني أن أثني على ما تبذله إدارة الصندوق من عمل دؤوب في مجال تنمية القوى البشرية وتدريب العاملين فيه، وذلك من خلال العديد من البرامج المعتمدة في هذا المجال، ومن خلال التعاون القائم بين الصندوق والمؤسسات المالية المماثلة له داخل المملكة وخارجها . وقد أعطت هذه السياسة ثمارها إذ وفرت للصندوق كفاءات سعودية مؤهلة في مختلف التخصصات وبما يتمشى مع احتياجات العمل فيه.
وأود في الختام أن أشيد بروح العمل الجاد والكفاءات العالية اللتين يتمتع بهما منسوبو الصندوق من خلال أدائهم المهام المناطة بهم بكل جدارة واقتدار.
والله الموفق،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

تمهيد

إتجاهات ومؤشرات الإقتصاد العالمي والمحلي

النمو الاقتصادي في العالم عام ٢٠٠٤م

حقق الاقتصاد العالمي أداءً جيداً في عام ٢٠٠٤م، حيث تكمن القوى الدافعة لهذا النمو في النمو المتسارع للدول الصناعية ودول الاقتصادات الناشئة.

حركة وآفاق الإقتصاد العالمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م

خلال عام ٢٠٠٤م حقق الاقتصاد العالمي أعلى معدل نمو له خلال ثلاثة عقود وذلك بواقع ٥٪ . ويأتي ذلك نتيجة للأداء الجيد لاقتصادات كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والصين واليابان. كما أن من العوامل الداعمة لوتيرة هذا النمو الإيجابي: استمرار سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة في البلدان الرئيسية من العالم، وارتفاع ربحية الشركات، والثروة المصاحبة لتوسع أسواق رؤوس الأموال، وتحسن أسعار المساكن. وقد أدى ذلك كله إلى تراجع معدلات البطالة بشكل ملموس.

أما في عام ٢٠٠٥م فمن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي قليلاً إلى حوالي ٣,٤٪. ويعزى هذا التراجع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط وتضاؤل إمكانية زيادة إجمالي الإنتاج على نطاق العالم، إلى جانب التراجع المتواصل لتأثيرات العوامل المالية والنقدية المحفزة.

من جانب آخر، فإن معدلات التضخم على النطاق العالمي، التي كانت قد هبطت إلى مستويات قياسية في عام ٢٠٠٣م، عادت للارتفاع بصورة طفيفة. ويتوقع أن يكون معدل التضخم العالمي في حدود ٢-٣٪ في عام ٢٠٠٤م. كما أنه ليس من المحتمل أن يسجل تغيراً يذكر في عام ٢٠٠٥م.

وعلى صعيد التجارة العالمية، حقق حجم تبادل السلع والخدمات نمواً كبيراً بنسبة تصل إلى ٨,٨٪ في عام ٢٠٠٤م مع توقع انخفاضه قليلاً ليصبح في حدود ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٥م. وفيما يخص أسواق السلع العالمية، فقد ارتفع الرقم القياسي لعموم أسعار المواد الأولية بنسبة ٢٧٪ خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م. ومن جانب آخر ارتفع متوسط أسعار النفط بصورة كبيرة خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م ليصل إلى مستويات قياسية. ووفقاً لمؤشرات الأسواق المستقبلية يتوقع أن تحافظ أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة خلال عام ٢٠٠٥م كذلك.

هذا وقد تميز عام ٢٠٠٤م بتقلبات معتدلة في أسواق الأسهم والسندات الرئيسية وفي أسواق تبادل العملات الأجنبية. وبالرغم من بعض التقلبات، فقد تغيرت قيم العملات الرئيسية بصورة طفيفة بحسب أوزان المعاملات التجارية التي تتم بها، كما كان هنالك انخفاض متوسط الحجم في قيمة كل من الدولار الأمريكي والين الياباني.

الوضع الإقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٤م

واصل الاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠٠٤م، وللعام الثاني على التوالي، تحقيق نتائج مميزة. حيث أدى تواصل التحسن في أسواق النفط العالمية وما تبعه من ارتفاع في أسعار النفط، والتوسع في قاعدة النشاط الاقتصادي المحلي، بالإضافة إلى استمرار تدفق الرساميل العائدة، إلى أن يواصل الاقتصاد السعودي وتيرة نموه الإيجابي بقوة خلال العام ٢٠٠٤م.

وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤م نمواً قدره ١٦,٩٪ بالأسعار الجارية، ليصل إلى ٩٣١,٨ بليون ريال، و ٥,٣٪ بالأسعار الثابتة. ومن أبرز العوامل التي ساعدت على تحقيق هذا المعدل النمو الكبير في القطاع النفطي الذي يتوقع أن يشهد نمواً نسبته ٢٨,٢٪ بالأسعار الجارية. كما انعكس هذا النمو بشكل إيجابي على القطاع الخاص و النشاطات الاقتصادية المحلية الأخرى.

ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص نمواً بنسبة ٦,٧٪ بالأسعار الجارية و ٥,٧٪ بالأسعار الثابتة. وكان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص. وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية المكونة له يقدر أن يصل النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ٦,٤٪، وفي قطاع الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٧,٨٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء إلى ٤,٥٪ وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٧,٥٪، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٤,٩٪. ويظهر النمو القوي والمتواصل لقطاع الصناعات التحويلية بروز هذا القطاع كأحد دعائم النشاط الاقتصادي الخاص في المملكة.

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٢٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٣م، وبالتالي فإن المملكة لاتزال تتميز بأقل معدلات التضخم المسجلة عالمياً.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات سيحقق، وللعام السادس على التوالي، فائضاً قدره ١٩٣,٢ بليون ريال في العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ مقارنة بفائض قدره ١٠٥,٢ بليون ريال في العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ. وفي نفس السياق، من المتوقع نمو الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٣,٨٪ عام ٢٠٠٤م لتبلغ حوالي ٥١ بليون ريال ولتمثل ما نسبته ١١,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة.

أما بالنسبة للتطورات المالية والنقدية، فقد واصلت السياسة المالية والنقدية الرصينة المتبعة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة، حيث سجل عرض النقود خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م نمواً نسبته ٩,٦٪ مقارنة بنمو نسبته ٤,٢٪ خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما استمرت المصارف التجارية في أدائها الإيجابي، حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة ٢٣,٤٪، وشهدت زيادة في أرباحها بنسبة ١٣,٧٪، كما ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ١٠,١٪. أما بالنسبة لقروض المصارف التجارية للقطاع الخاص فقد ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح للأنشطة الاقتصادية بنسبة ٢٥٪ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٤م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبالنظر إلى التفاصيل للقطاعات الفرعية نجد أن التمويل المقدم لقطاع الصناعة والإنتاج قد ارتفع بنسبة ٨,٧٪، ولقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى بنسبة ٨٣,٦٪، ولقطاع التجارة بنسبة ٦,٩٪، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٢,٦٪. وفي الجانب ذي الصلة بنشاط القطاع الصناعي سجلت اعتمادات صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠٠٤م أعلى قيمة لها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق حيث بلغت (٣,٢٩١) مليون ريال.

من ناحية أخرى شهد سوق الأسهم نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٤م، متأثراً بالأداء الجيد للشركات وارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ليصل بنهاية العام إلى حوالي ٨٢٠٦ نقطة مقابل ٤٤٠٠ نقطة في بداية العام مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع عالية بلغت ٨٦,٥٪.

وشهد العام ٢٠٠٤م عدداً من التطورات الاقتصادية الإيجابية التي من شأنها دعم وتعزيز مسيرة الاقتصاد السعودي وتحفيز القطاع الخاص نحو المزيد من الاستثمارات والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي منها: ابتداء "هيئة سوق المال" مزاولة أعمالها، والموافقة على العديد من الأنظمة التي تهدف إلى تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة أهمها نظام ضريبة الدخل على المستثمرين الأجانب، ونظام الاستثمار التعديني واللوائح التنفيذية لنظام إمدادات الغاز وتسعيره، والقواعد التنظيمية لبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وافتتاح معمل فرز ومعالجة الغاز في حرض. وشهادة على متانة وقوة الاقتصاد السعودي، أعطت مؤسسة فيتش (Fitch) درجة (A) للمملكة في التصنيف الائتماني لعام ٢٠٠٤م.
وبصورة عامة أظهر الاقتصاد السعودي نمواً قوياً خلال عام ٢٠٠٤م ولم يقتصر ذلك على النمو الكبير في القطاع النفطي خلال العام، بل شمل أيضاً القطاعات غير النفطية. وتبدو آفاق النمو للعام ٢٠٠٥م باعثة على التفاؤل أيضاً، إذ أنه من المتوقع استمرار النمو الجيد للاقتصاد وقطاعاته المختلفة. ويتوقع أيضاً أن يكون القطاع الخاص، وخصوصاً في النشاطات الإنتاجية، من المستفيدين الرئيسيين من التحسن في البيئة المحلية للأعمال، ومن التوقعات المتفائلة للاقتصاد الوطني بشكل عام.

أداء القطاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠٠٤م.

شهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نمواً جيداً خلال العام ٢٠٠٤م، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي ٦,٤٪ كما بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١٪. ومما يجدر ذكره أن إسهام قطاع الصناعة هو الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، حيث بلغ إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٠,٤ بليون ريال لعام ٢٠٠٤م.

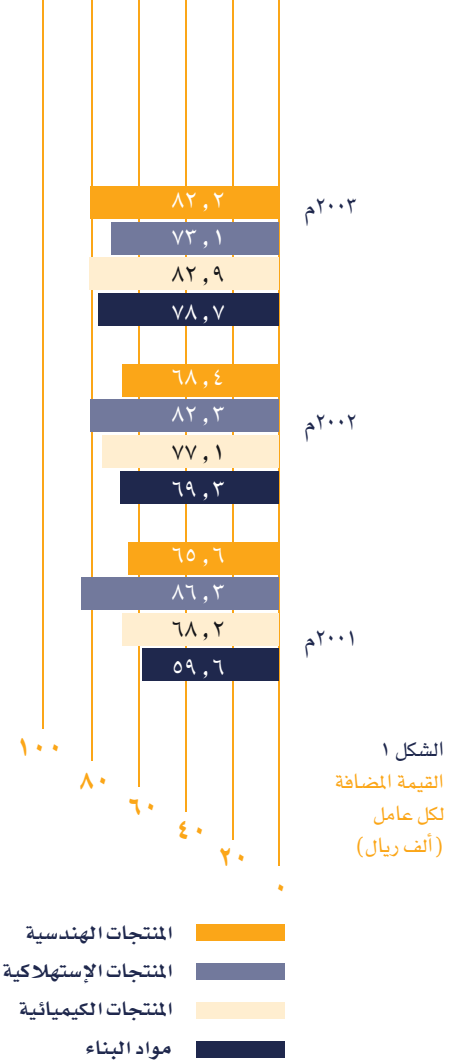

الشكل ١
القيمة المضافة لكل عامل (ألف ريال)

ومن جانب آخر، ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة للأسواق الخارجية، كما حققت صناعات المشتقات النفطية كالصناعات البتروكيميائية والكيميائية والأسمدة نجاحات كبيرة على مستوى الأسواق العالمية.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي أعلاه، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع وذلك من خلال تحليل بيانات تم استقصاؤها من قاعدة المعلومات الصناعية الخاصة بالصندوق. ومن خلال تحليل هذه المعلومات، أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة. وتوضح الأشكال (١-٢-٣) ملامح واتجاهات الأداء حسب القطاعات الصناعية الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣م.

فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية، يوضح الشكل (١) متوسط القيمة المضافة لكل فرد عامل في القطاعات الرئيسية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣م، حيث يلاحظ خلال العام ٢٠٠٣م أن قطاع المنتجات الكيميائية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل، يليه بفارق بسيط قطاع المنتجات الهندسية، فقطاع مواد البناء (عدا الأسمنت)، ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية الذي مثل أقل متوسط للقيمة المضافة.

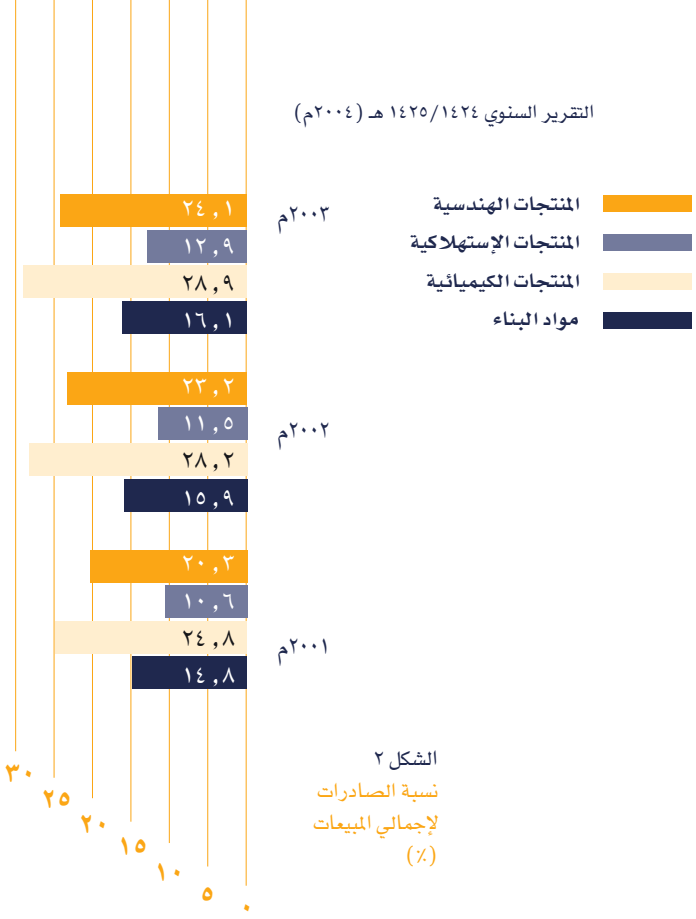

الشكل ٢
نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات (٪)

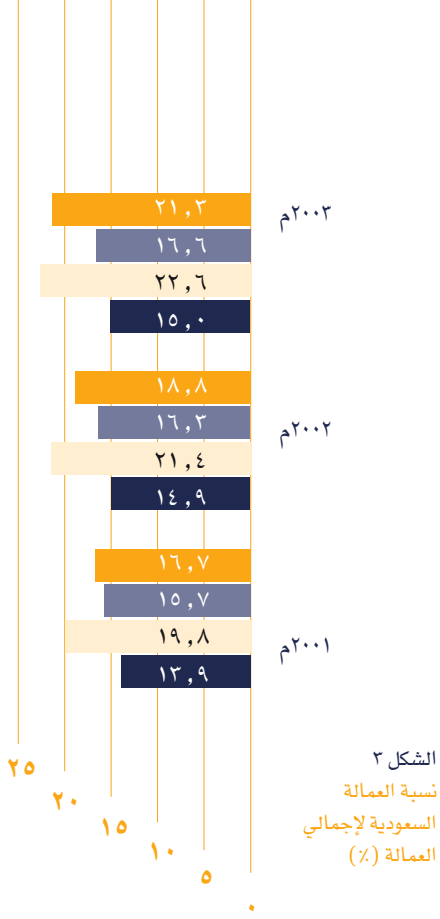

الشكل ٣
نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة (٪)

وفيما يخص مؤشر الصادرات الصناعية في عام ٢٠٠٣م، يظهر الشكل (٢) نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في الأعوام ٢٠٠١ـ٢٠٠٣م. ويلاحظ هنا تصدر قطاع المنتجات الكيميائية ، حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا القطاع في حدود ٢٩٪، ثم يأتي قطاع المنتجات الهندسية في المرتبة الثانية حيث تبلغ صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي ٢٤٪، ومن ثم يأتي قطاع منتجات مواد البناء والمنتجات الاستهلاكية بنسبة ١٦٪ و ١٣٪ على التوالي. ومن حيث اتجاهات أداء المؤشر، يوضح الشكل (٢) أن جميع القطاعات أظهرت ارتفاعاً في مؤشر الصادرات الصناعية بنسبة تتراوح بين (٧٪ إلى ١٤٪) في عام ٢٠٠٢م، وبين (١٪ إلى ١٢٪) في عام ٢٠٠٣م.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة الصناعية فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني. ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة السعودية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣م، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٣م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ ٢٣٪، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة تبلغ ٢١٪، فقطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية ١٧٪، واخيراً يأتي قطاع مواد البناء (عدا الإسمنت) بنسبة عمالة سعودية تبلغ ١٥٪. غير أن نسب العمالة السعودية لاتزال متواضعة، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل القوى العاملة في القطاع الصناعي، وإن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كبير يمثل نقطة ضعف رئيسية لمستقبل التنمية الصناعية في المملكة. ولكنه وبالرغم من النسب المتواضعة للعمالة السعودية في القطاعات الصناعية المختلفة، فإنه كما يتضح من الشكل (٣) تظهر نسب العمالة السعودية تصاعداً متواصلاً في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا الاتجاه نجاح مجهودات القطاع الخاص وتعاونه المستمر مع الدولة في تحقيق أهداف زيادة توظيف العمالة السعودية في القطاع الصناعي.

النشاط الإقراضي للصندوق

ثلاثون عاماً انقضت منذ تأسيس الصندوق في صفر من عام ١٣٩٤هـ وقد كان للصندوق خلال هذه الفترة مساهمة فعالة في دفع عملية التنمية الصناعية في المملكة والارتقاء بمستوى الأداء في المصانع الوطنية، وذلك من خلال تقديمه للقروض الميسرة لقطاع الصناعة المحلي، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية التي يقدمها للمشاريع التي يقوم بإقراضها.

لجنة القروض

١٤٢٤/١٤٢٥

٤٣ مشروعاً

٧٦ قرضاً

قيمة القروض
٣,٢٩١
(مليون ريال)

◄ قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (مليون ريال).

بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٦٥٠) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٤٨,١١٥) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٨٩٩) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٣٣,٠٥٠) مليون ريال، سدد منها حتى نهاية العام المالي المذكور ما مقداره (٢٣,٥٦٩) مليون ريال، مما يؤكد نجاح التنمية الصناعية بالمملكة.

وخلال عام التقرير (١٤٢٥/١٤٢٤هـ) اعتمد الصندوق (٧٦) قرضاً منها (٤٣) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و (٣٣) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق لها أن حصلت على قرض من الصندوق وحققت من خلاله نجاحاً، مما دفعها إلى التفكير في توسيع نشاطها وتطوير منتجاتها.

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض

لدى استعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي:

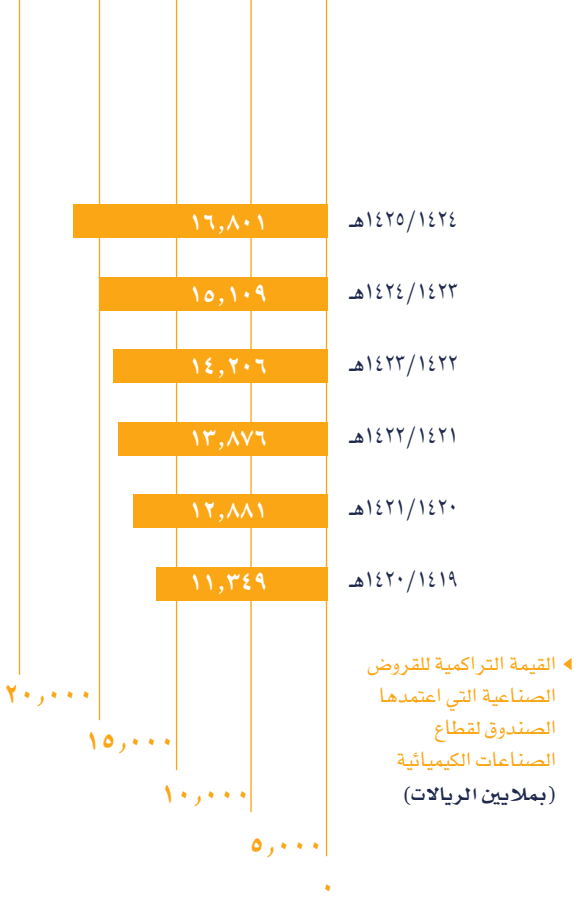

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

الصناعات الكيميائية

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢١) قرضاً تمثل نسبة ٢٨٪ من إجمالي عدد القروض للعام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ، وبلغت قيمة هذه القروض حوالي (١,٦٩٢) مليون ريال أي ما يمثل (٥١٪) من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٨) مشاريع صناعية قائمة. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض الممنوحة خلال العام بنسبة ٢٨٪، إلا أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة هذه القروض، وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع المنتجات الكيميائية مقارنة بالمشاريع الصناعية الأخرى.

من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرضان قيمة كل منهما (٤٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في الجبيل أحدهما لإنتاج البنزين الأثيلي والجازولين والبروبيلين، والآخر لإنتاج مادة الستايرين، بالإضافة الى قرض قيمته (٣١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل أيضاً لإنتاج الابيكلوروهايدرين وكلوريد الكالسيوم والصودا الكاوية والكلور وحامض الهيدروكلوريك . كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٤٠٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الأمونيا واليوريا. وقد حازت القروض الممنوحة لهذه المشاريع الأربعة فقط ما نسبته ٤٦٪ من إجمالي قيمة القروض الممنوحة خلال هذا العام، مما يؤكد ضخامة الاستثمار في مشاريع الصناعات الكيميائية.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير :

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام ، فقد بلغ عددها (١١) مشروعاً تتوزع في كل من الرياض ومكة المكرمة وينبع والدمام والهفوف والجبيل . وتقوم هذه المشاريع بتصنيع تشكيلة واسعة من المنتجات تشمل الروائح العطرية ومستحضرات التجميل والغازات الصناعية وأحبار الطباعة والبطاقات البلاستيكية وأنابيب البي في سي والايبوكسي ومواد التغليف والأكياس البلاستيكية . وتتضمن هذه المشاريع (٤) مشاريع توسعة لمصانع قائمة .

حجم القروض

لازال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (١٦,٨٠١) مليون ريال أي حوالي (٣٥٪) من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة.

١٤٢٢/١٤٢١	١٤٢١/١٤٢٠	١٤٢٠/١٤١٩
مشروعاً ٤٢ / قرضاً ٧٣	مشروعاً ٥٤ / قرضاً ٨٣	مشروعاً ٤٦ / قرضاً ٨٣
قيمة القروض ١,٥٦٩ (مليون ريال)	قيمة القروض ٢,٣٠٣ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٣٢٠ (مليون ريال)

الصناعات الاستهلاكية

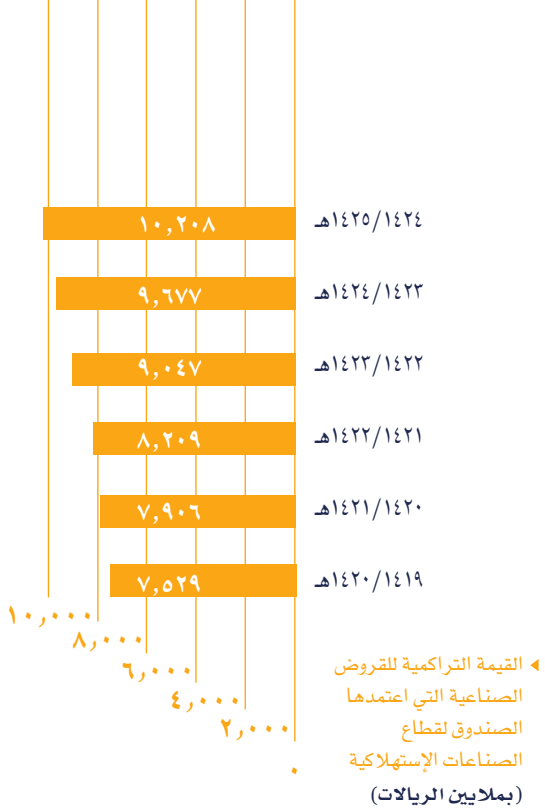

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٥) قرضاً قيمتها (٥٣١) مليون ريال أي ما يعادل (١٦٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام. وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام بنسبة ٣٣٪، غير أنه يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة بعد قطاعي الصناعات الكيميائية وصناعة الأسمنت، وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١١) مشروعاً صناعياً قائماً.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي (٨٢) مليون ريال لإقامة مصنع في أبها لإنتاج لحوم الدواجن المحضرة والمجمدة، وقرض آخر قيمته (٦٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج عبوات السوائل الطويلة الأجل، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في الرياض أيضاً لإنتاج مياه الشرب المحلاة للأغراض الصناعية. وقد شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٣٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة لإنتاج السكر الناعم والخشن، وآخر قيمته حوالي (١٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج اللفات الورقية المعاد تدويرها.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ، حيث بلغ عددها (١٤) مشروعاً متوزعة في كل من الرياض والخرج وجدة وبريدة. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل البسكويت والعصيرات والأوعية المعقمة للأغذية والمشروبات والأعلاف والأكياس الورقية وصناديق الكرتون والسجاد والخيوط الصناعية والأقمشة غير المنسوجة والمظاريف الورقية والملصقات التجارية. وتمثل مشروعات التوسعة معظم هذه المشاريع.

حجم القروض

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض الممنوحة له، إذ بلغت قيمتها في نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (١٠,٢٠٨) مليون ريال أي ما يمثل (٢١,٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي المذكور.

١٤١٩/١٤١٨	١٤١٨/١٤١٧	١٤١٧/١٤١٦
مشروعاً ٥٧ | قرضاً ٩٥	مشروعاً ٦٣ | قرضاً ١٠٠	مشروعاً ٦٨ | قرضاً ١٠٩
قيمة القروض ٢,٢٠٤ (مليون ريال)	قيمة القروض ٢,١٨٣ (مليون ريال)	قيمة القروض ٢,٤٢٩ (مليون ريال)

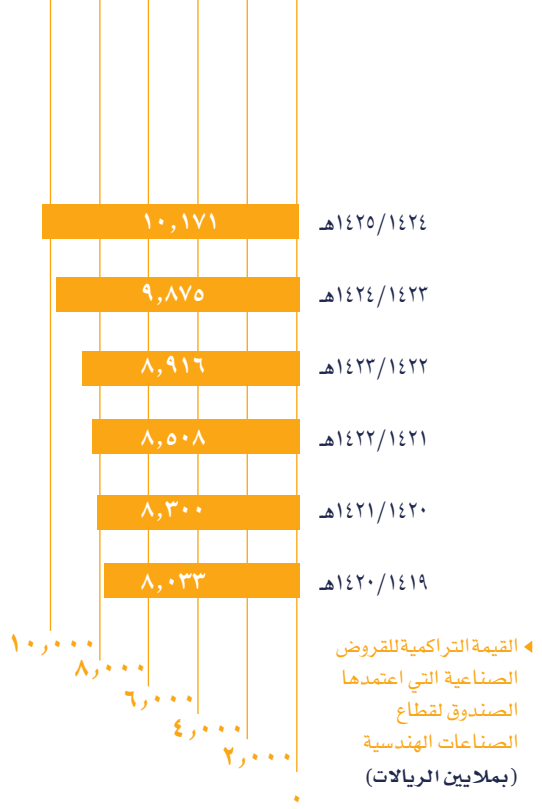

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

حجم القروض

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ، إذ بلغت قيمة القروض المنوحة له بنهاية العام المذكور (١٠,١٧١) مليون ريال أي ما يمثل (٢١,١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

الصناعات الهندسية

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٢٠) قرضاً بلغت قيمتها (٢٩٦) مليون ريال، أي ما يمثل (٩٪) من إجمالي قيمة القروض المنوحة خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المنوحة خلال العام ذاته. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٧) مشاريع صناعية قائمة. من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٠٨) ملايين ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج قضبان حديد التسليح المقواة، وقرض آخر قيمته (٢٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في جدة لإنتاج المعدات المكملة للطائرات وأنظمة الهبوط والتحكم، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (١٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج سيارات الإسعاف. كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج الهياكل الحديدية وألواح الحديد والمشغولات المعدنية، وقرضاً آخر قيمته (١٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام أيضاً يقوم بإنتاج المباني المسبقة الصنع والصفائح الفولاذية.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي باشرت الإنتاج خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ، فقد بلغ عددها (٩) مشاريع تتوزع على كل من الرياض وجدة والدمام. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج القضبان الحديدية وأعمدة الكهرباء والإنشاءات الحديدية وشبك الأرضيات ومصابيح الفلورسنت وأغطية العلب وأغطية المصابيح الكهربائية. وتضم هذه القائمة (٥) مشاريع جديدة بالإضافة إلى (٤) مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

١٤١٦/١٤١٥	١٤١٥/١٤١٤	١٤١٤/١٤١٣
مشروعاً ٨٢ / قرضاً ١٠٥	مشروعاً ٦٦ / قرضاً ١٠٢	مشروعاً ٨٢ / قرضاً ١١١
قيمة القروض ٢,٤١٠ (مليون ريال)	قيمة القروض ٢,٣١٢ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٨٠٨ (مليون ريال)

صناعة الأسمنت

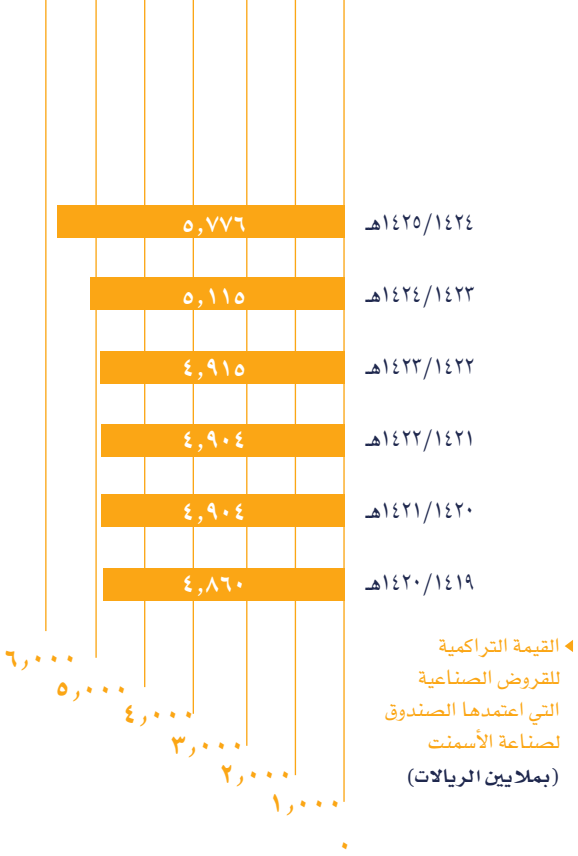

حجم القروض

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ لقطاع الأسمنت (٥,٧٧٦) مليون ريال، أي ما يمثل (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق بنهاية العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة. وقد شهد هذا القطاع في الفترة الأخيرة مزيداً من الطلب على منتجاته بسبب النشاط العمراني المتزايد حالياً، مما حدا بالصندوق للعودة إلى تمويل التوسعات الجديدة في هذا القطاع.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٤هـ أربعة قروض بلغت قيمتها (٦٦١) مليون ريال أي ما يمثل (٢٠٪) من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال العام نظراً لضخامة الاستثمار في هذا القطاع. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في توسعة شركات الأسمنت القائمة في كل من الرياض والمنطقة الشرقية ومنطقة القصيم.

١٤١٣/١٤١٢	١٤١٢/١٤١١	١٤١١/١٤١٠
٥٦ مشروعاً / ٩٠ قرضاً	٤٨ مشروعاً / ٦٨ قرضاً	٤٤ مشروعاً / ٦٢ قرضاً
قيمة القروض ١,٩٢٠ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٧٤٩ (مليون ريال)	قيمة القروض ٩٥٣ (مليون ريال)

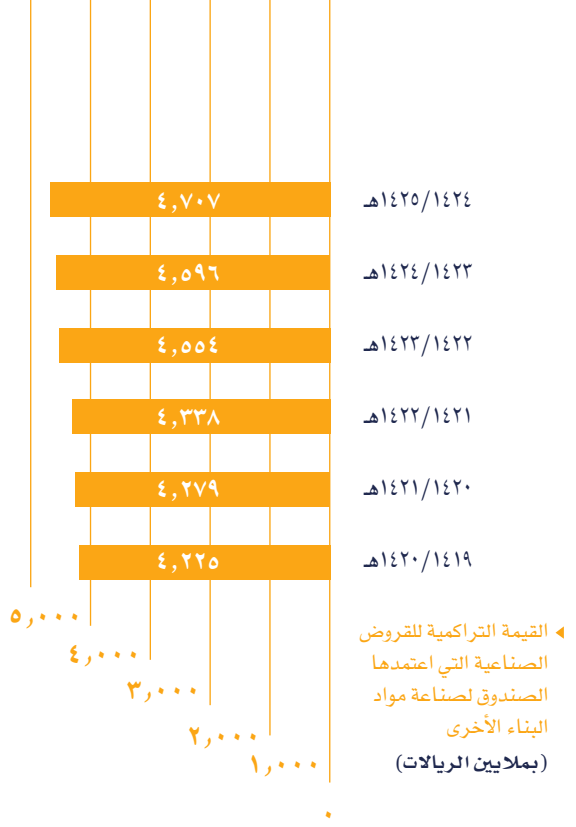

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لصناعة مواد البناء الأخرى
(بملايين الريالات)

حجم القروض

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء بنهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٤,٧٠٧) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة.

صناعة مواد البناء الأخرى

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٦) قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها (١١١) مليون ريال أي ما يمثل ٣٪ من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة مشروعين جديدين وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة. ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام، قرض قيمته حوالي (١٠) ملايين ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج المشغولات الزخرفية من الرخام، فيما شملت قروض التوسعة قرضين قيمتهما حوالي (٤٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط القيشاني والسيراميك ومواد الطلاء الزجاجي.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام التقرير

دخل مشروع واحد في هذا القطاع مرحلة الإنتاج التجاري خلال هذا العام في محافظة جدة ويقوم بإنتاج الطوب الأحمر الفخاري.

١٤٠٩/١٤١٠	١٤٠٨/١٤٠٩	١٤٠٦/١٤٠٨
مشروعاً ٣٩ | قرضاً ٥٥	مشروعاً ٣٢ | قرضاً ٥٣	مشروعاً ٥٩ | قرضاً ٩٤
قيمة القروض ٦٤٣ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٣٤٨ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٠٠٢ (مليون ريال)

ثانياً : التمويل المشترك

لازال الصندوق يواصل سياسته الدؤوبة في تشجيع قيام المشاريع الصناعية المشتركة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة، وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى دوره في جلب رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. وقد ساهمت هذه المشاريع في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي وتوفير التدريب التقني المتطور للكوادر الوطنية.

بلغ عدد المشاريع المشتركة التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٥٣٨) مشروعاً أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة. كما بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المشتركة (١٧,٤٦٩) مليون ريال أي ما يمثل ٣٦٪ من إجمالي قروض الصندوق. وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع حوالي ٣٥٪ من رأس مالها.

ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة للمشاريع المشتركة، إذ بلغت حصته منها ٤٣٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته حوالي ٢٦٪.

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٢٤/١٤٢٥هـ اعتمد الصندوق (١٥) قرضاً لإقامة (١٠) مشاريع صناعية مشتركة جديدة وتوسعة (٥) مشاريع مشتركة قائمة، وقد بلغت قيمة

هذه القروض (١,٥١٦) مليون ريال أي ما يمثل ٤٦٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام.

وتوزعت قروض المشاريع الجديدة بواقع أربعة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وقرضين لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقرض واحد لقطاع مواد البناء.

وقد وفرت المشاريع المشتركة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (١,٧٣٤) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ والتي تبلغ حوالي (١١,٨٨٩) فرصة عمل.

محمد بن سالم الدبيب
المدير العام المكلف

١٤٠٦/١٤٠٥	١٤٠٥/١٤٠٤	١٤٠٤/١٤٠٣
مشروعاً ٥٣	مشروعاً ٤٢	مشروعاً ٥٥
قرضاً ٦٦	قرضاً ٦٨	قرضاً ٧٠
قيمة القروض ٧٥٣ (مليون ريال)	قيمة القروض ٩٣٩ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٢٢٢ (مليون ريال)

دورة المشاريع الصناعية
والهيكل التنظيمي للصندوق

دورة المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الإقراضية للمستثمرين الصناعيين بالسرعة والفعالية اللازمتين، ولذلك فهي تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق لكي تستجيب لهذه المتطلبات ولتتمشى مع تطورات العمل الإقراضي الذي تقوم به مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي، مع توخي الأخذ بأحدث التطورات الحاصلة في مجال التنظيم الإداري .

ويوضح الرسم البياني المقابل دورة المشروع المتبعة حالياً لدى الصندوق من خلال مخطط توضيحي لعمليات دراسة وتقويم ومتابعة تنفيذ المشاريع موضع الإقراض ، وكذلك عمليات صرف الأموال المنبثقة عن القروض ومتابعة تسديد المستحقات تجاه الصندوق من قبل المستفيدين من القروض :

١٤٠٣/١٤٠٢	١٤٠٢/١٤٠١	١٤٠١/١٤٠٠
مشروعاً ٦٤	مشروعاً ٧٤	مشروعاً ٧٣
قرضاً ٩٧	قرضاً ٨٨	قرضاً ٨٩
قيمة القروض ١,٦٦٣ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٤١٦ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٢٥٩ (مليون ريال)

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقويم المشاريع

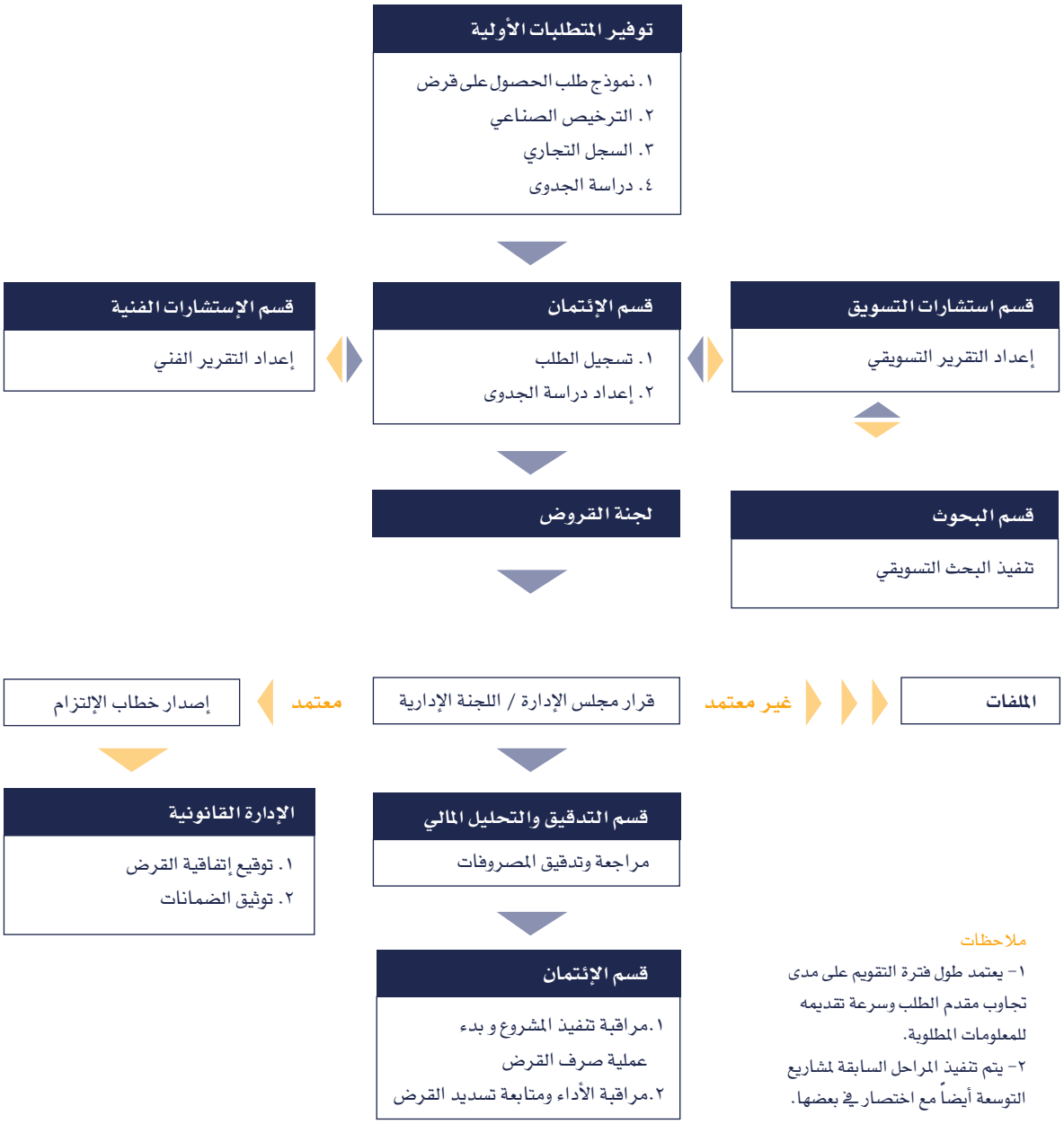

ملاحظات

١- يعتمد طول فترة التقويم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢- يتم تنفيذ المراحل السابقة لمشاريع التوسعة أيضاً مع اختصار في بعضها.

١٤٠٠/١٣٩٩	١٣٩٩/١٣٩٨	١٣٩٨/١٣٩٧
مشروعاً ١١٠ | قرضاً ١٢٥	مشروعاً ١١١ | قرضاً ١٢٥	مشروعاً ١٣٦ | قرضاً ١٥٤
قيمة القروض ١,٣٣٩ (مليون ريال)	قيمة القروض ٩٨٧ (مليون ريال)	قيمة القروض ٢,٠٩١ (مليون ريال)

الهيكل التنظيمي للصندوق

من الطبيعي أن يتماثل الهيكل التنظيمي للصندوق مع الدورة التي يتبعها المشروع فيه كما هو موضح في شكل الهيكل التنظيمي. ووفقاً لذلك، وبعد أن جرى مؤخراً تقسيم إدارة المشاريع إلى إدارتين : إدارة الائتمان، وإدارة دراسات واستشارات المشاريع بغرض تحقيق توزيع أفضل للمهمات، فإن عمل الصندوق يؤدى من قبل الإدارات التالية:

١ ـ إدارة الائتمان: وتتولى مسؤولية إدارة برنامج إقراض المشاريع من حيث التقويم والمتابعة والصرف والتحصيل وتقديم الاستشارات اللازمة للمستثمرين في مختلف المجالات. وتقوم هذه الإدارة من وقت لآخر بدراسة أداء القطاعات الصناعية المختلفة في المملكة ووضع السياسات الملائمة لدعم كل من هذه القطاعات، كما تساهم في إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية مع إدارة دراسات واستشارات المشاريع.

٢ ـ إدارة دراسات واستشارات المشاريع: تقدم الدعم لادارة الائتمان في المجالات الفنية والتسويقية، كما تتولى مسؤولية إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية التي تقتضيها مصلحة العمل.

٣ ـ الإدارة والعمليات: وتعنى بالشؤون الداخلية للصندوق بما في ذلك عمليات صرف القروض المعتمدة واستلام دفعات التسديد من المستثمرين. وهي تضم ستة أقسام هي: المحاسبة العامة، محاسبة القروض، الخدمات العامة، المشتروات، الصيانة و الترجمة.

٤ ـ إدارة القوى البشرية: وتضم شعبة شؤون الموظفين وشعبة التدريب وتطوير الكفاءات.

٥ ـ الإدارة القانونية: وتضم أربعة أقسام: قسم العقود، قسم القضايا، قسم الدراسات القانونية، قسم المتابعة وتحصيل الرهون.

٦ ـ إدارة المراقبة والاستشارات المالية، وتضم: قسم المراقبة المالية، وقسم المراجعة الداخلية، ووحدة الخدمات الاستشارية. ويأتي في مقدمة وظائفها إعداد الموازنات التقديرية وتحليل الأداء الفعلي خلال كل عام مالي.

٧ ـ إدارة تقنية المعلومات، وتضم: قسم المساندة الفنية، وقسم تطوير التطبيقات، وقسم مساندة المستخدمين، وقسم الاستشارات النوعية .

١٣٩٧/١٣٩٦	١٣٩٦/١٣٩٥	١٣٩٥/١٣٩٤
مشروعاً ١٣٤	مشروعاً ٦٥	مشروعاً ٢١
قرضاً ١٤٢	قرضاً ٦٥	قرضاً ٢١
قيمة القروض ١,٢٥١ (مليون ريال)	قيمة القروض ١,٠٢٨ (مليون ريال)	قيمة القروض ١٥٠ (مليون ريال)

الهيكل التنظيمي للصندوق

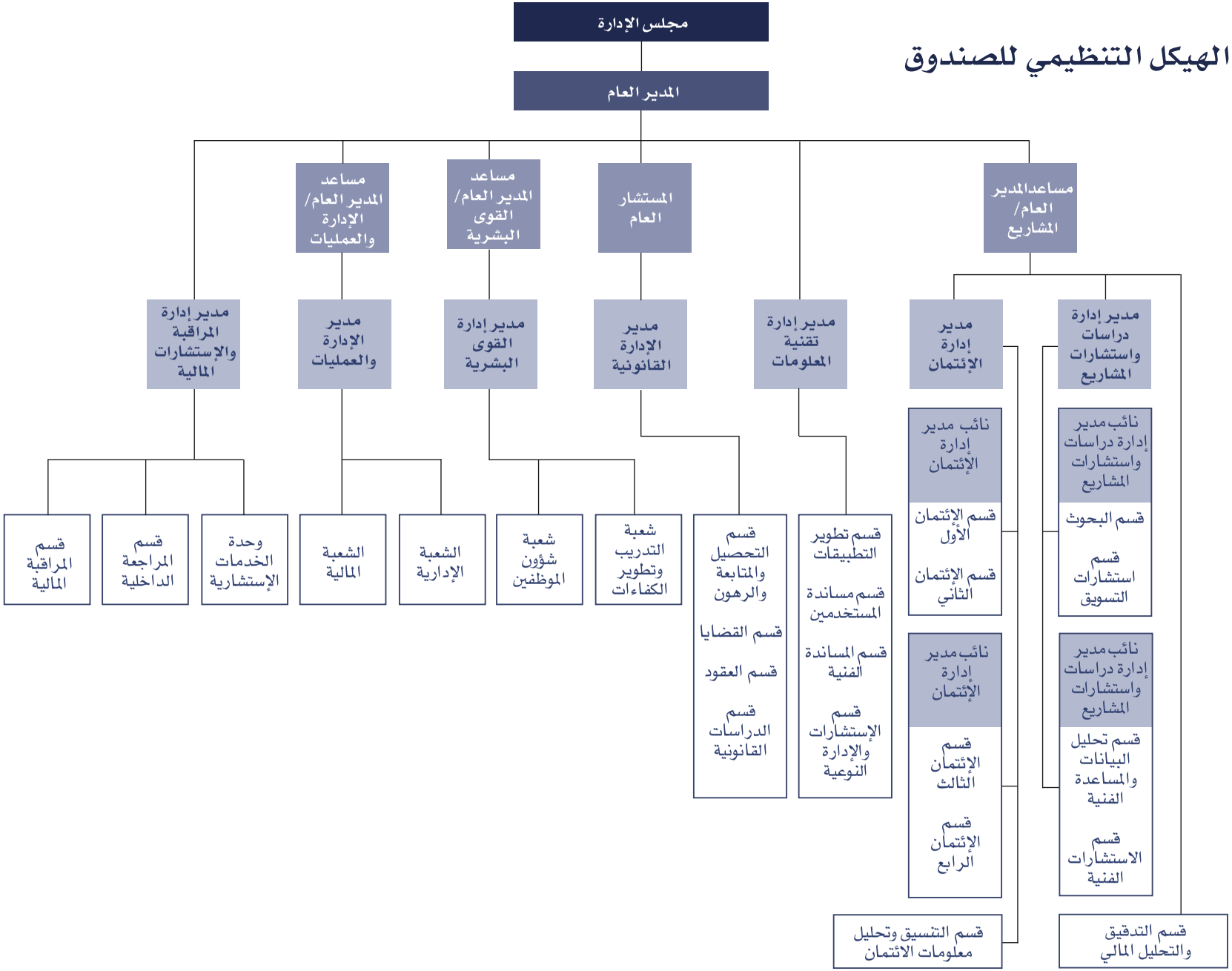

النافذة الجديدة:

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أهمية دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتكزاً أساسياً لنمو الاقتصاد الوطني ، كما أنها تشكل منبعاً للأفكار الاستثمارية الصناعية الجديدة ومصدراً لتطور الطاقات البشرية والتقنية . فإذا كانت المؤسسات الكبيرة هي محركات الاقتصاد ، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي وقود هذه المحركات . لذا حرصت جميع دول العالم على الاهتمام بهذه المنشآت من خلال تقديم الدعم المالي والمؤسسي اللازم لها كالتدريب ، وتقديم التسهيلات القانونية لحمايتها ، وتوفير بيئة خصبة تساعدها على الابتكار والنمو . وقد قامت بعض الدول بإنشاء وزارات ، وهيئات عامة تعنى بتوفير الرعاية اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

وتوجد أمثلة قياسية في مجال رعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن ذلك شركة سوني اليابانية وشركة أبل للكمبيوتر الأمريكية . فهاتان الشركتان كانتا منذ مدة ليست بالطويلة منشآت صغيرة بموظف واحد أو أثنين فقط . ولكنه بفضل برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المعمول به في كلا البلدين ، نمت هاتان الشركتان نمواً كبيراً كان له أثر بارز في دعم اقتصادي الدولتين .

وفي المملكة العربية السعودية تكتسب هذه المنشآت أهمية خاصة نظراً لارتباط الاقتصاد الوطني للمملكة بأسعار النفط ارتباطاً قوياً مما يجعله عرضة للتذبذبات ولا سيما المفاجئة منها ؛ لذا فإنه من الضروري أن تكون للاقتصاد السعودي ركائز أخرى غير النفط من أهمها المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر بمثابة بنية تحتية لا بد منها للاقتصاد من حيث قيامها بالأدوار التالية :

- دعم الناتج المحلي والارتقاء بالقيمة المضافة.
- توفير فرص العمل وتطويرها.
- تخصيص واستغلال الموارد والمدخرات المحلية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية والتقنية المتقدمة.
- تشجيع روح الإبداع وتبني الابتكارات.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وحرصاً من الدولة على تقوية البنية التحتية للاقتصاد، تم تكليف صندوق التنمية الصناعية السعودي بإعداد سياسات ولوائح برنامج يتعلق بدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارته . وبناء على ذلك قام الصندوق بإعداد دراسة شاملة عن هذا القطاع العريض والأساسي . وقد تبين أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل من أهمها :

١ـ عدم الحصول على التمويل المناسب.
٢ـ الافتقار الى دراسات الجدوى الاقتصادية.
٣ـ تدني الكفاءات الادارية والانتاجية.
٤ـ صعوبة الحصول على المعلومات عن السوق المعنية.
٥ـ ازدواجية وتكدس بعض هذه المنشآت في مناطق محدودة.
٦ـ العمالة الأجنبية الرخيصة وذات الكفاءة الإنتاجية المتدنية.
٧ ـ عدم وجود جهة حكومية معينة تهتم بهذا القطاع وتقنن لوائح العمل فيه وتنظم مسيرته.
٨ ـ غياب يكاد يكون شبه كامل للمعلومات والبيانات الخاصة بهذا القطاع، وذلك لعدم وجود جهة معينة تتولى تقديم البيانات والإحصائيات والاستشارات اللازمة لهذا القطاع.

كما وجد أن إحدى المشاكل الأساسية التي تعيق تطور هذا القطاع تتمثل في عدم توفر التمويل المناسب لاستثماراته، لذلك تم اعتبار هذه المشكلة نقطة البداية لسياسة تستهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ومن هذا المنطلق تم تأسيس برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكي يؤدي دوراً هاماً في تسهيل وتشجيع عملية تمويل هذه المنشآت من قبل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى.

أهداف البرنامج

أشارت الدراسة التي قام بها الصندوق إلى الصعوبات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب لاستثماراتها في ظل تردد البنوك التجارية في تقديم التمويل اللازم لهذه المنشآت باعتبار أن إقراضها ينطوي على مخاطر ائتمانية كبيرة . ويعزي ذلك إلى أسباب عديدة أهمها :

- عدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات اللازمة.
- عدم وجود تجارب ائتمانية سابقة لهذه المنشآت وخاصة الجديدة منها.
- عدم توفر المهارات الإدارية وضعف التخطيط لديها.

لذا تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتغلب على هذه المشكلة التمويلية التي تعاني منها هذه المنشآت وذلك من خلال تقليل درجة المخاطرة الائتمانية لدى البنوك.

رأسمال البرنامج

تم تأسيس هذا البرنامج برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال تساهم وزارة المالية فيه بمبلغ مائة مليون ريال والبنوك المحلية وعددها عشرة بنوك بباقي المبلغ كل حسب حصته. لذا فإن هذا البرنامج يقف على ثلاثة ركائز :

- الحكومة ممثلة بوزارة المالية وصندوق التنمية الصناعية السعودي.
- البنوك التجارية ومؤسسات التمويل.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

آلية عمل البرنامج

يعتمد هذا البرنامج على آلية الكفالة ، حيث يقوم البرنامج بتقديم كفالة تغطي نسبة محددة من قيمة التمويل المطلوب لكل مشروع على أن لا يزيد عن مليوني ريال ، وذلك مقابل تسجيل رهن على ممتلكات المنشأة وأية رهون إضافية إن وجدت لصالح الجهة الممولة إلى أن يتم سداد كامل مبلغ التمويل .

وتتلخص إجراءات البرنامج فيما يلي :

١ ـ تتقدم المنشأة الصغيرة أو المتوسطة التي ترغب في الاستثمار إلى البنك التجاري لمنحها تمويلاً مصرفياً وإذا لم تتمكن المنشأة من تقديم ضمان كاف للبنك من أجل تمويل الاستثمار فيمكن عندئذٍ طلب استخدام كفالة التمويل الذي يوفره برنامج كفالة التمويل كضمان إضافي.

٢ ـ يتقدم البنك بطلب إلى برنامج كفالة التمويل لضمان التمويل باعتبار أن البنك هو المستفيد المباشر من الكفالة.

٣ ـ يقوم برنامج كفالة التمويل الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي بمراجعة الطلب على أساس التقويم الذي أعده البنك وخطة العمل وأية مستندات إضافية مطلوبة.

٤ ـ يقوم بعدها الصندوق بإصدار الكفالة لمصلحة البنك بعد تسجيل الضمانات المقدمة للبرنامج.

٥ ـ بعد إصدار الكفالة من قبل البرنامج يتم منح التمويل للمنشأة.

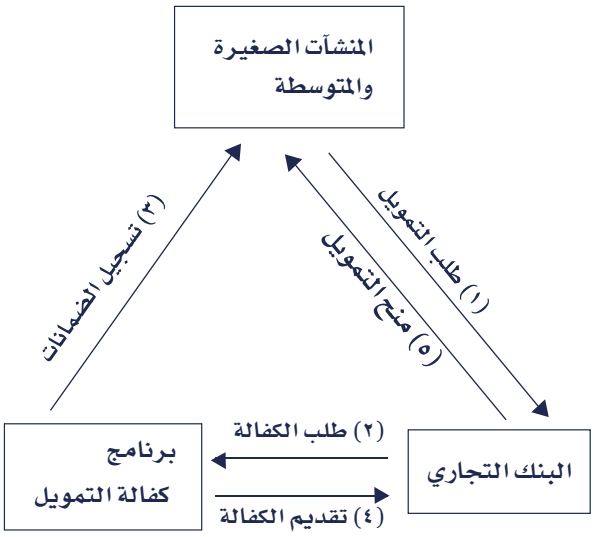

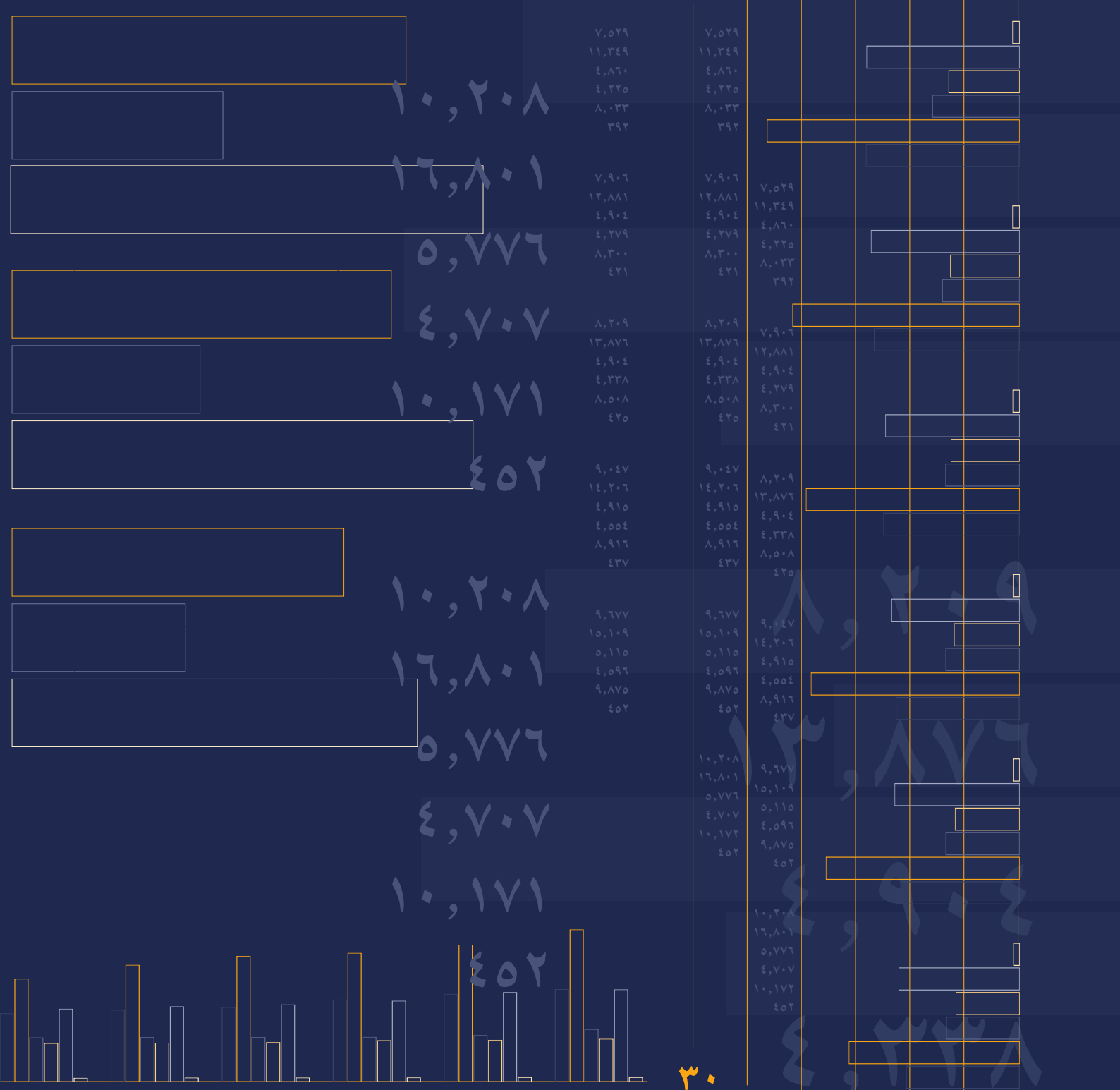

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم ١

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات

البيـان	١٤٢٤/١٤٢٥هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الإستهلاكية	١٤	٥٣٩
المواد الغذائية	٦	٢٤٧
المرطبات والمشروبات	٢	٤١
النسيج	١	٥٧
منتجات الجلود والمواد البديلة	٢	٢٤
المنتجات الخشبية	١	١١
الأثاث الخشبي	١	٤٨
منتجات الورق	١	٧٥
الطباعة	–	٣٦
الصناعات الكيميائية	١٣	٤٥٦
الكيماويات	٧	٢١٠
منتجات النفط والغاز	–	٢٣
منتجات المطاط	١	١٣
منتجات البلاستيك	٥	٢١٠
صناعة مواد البناء	٢	٢٩٣
المنتجات الخزفية	–	٨
منتجات الزجاج	–	٤٩
مواد البناء الأخرى	٢	٢٣٦
صناعة الأسمنت	١	٢١
الصناعات الهندسية	١٣	٥٥٣
المنتجات المعدنية	٩	٣٢٤
الماكينات والآلات	١	٨٠
المعدات الكهربائية	١	٩٨
معدات النقل	٢	٥١
الصناعات الأخرى	–	٣٧
المجمـوع	**٤٣**	**١٨٩٩**

بيان رقم٢

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات (بملايين الريالات)

البيـان	١٤٢٤/١٤٢٥هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الإستهلاكية	٥٣١	١٠,٢٠٨
المواد الغذائية	٢١٢	٤,٧٩٦
المرطبات والمشروبات	١٢٢	٩٧٠
النسيج	١٠	١,٧٨٦
منتجات الجلود والمواد البديلة	٢٧	١٣٣
المنتجات الخشبية	١٦	١٥٣
الأثاث الخشبي	٦	٣٣٣
منتجات الورق	١٣٨	١,٨٢٢
الطباعة	-	٢١٥
الصناعات الكيميائية	١,٦٩٢	١٦,٨٠١
الكيماويات	١,٦٣٢	١٢,٦٨٧
منتجات النفط والغاز	-	١,١٩٨
منتجات المطاط	٢	٧٩
منتجات البلاستيك	٥٨	٢,٨٣٦
صناعة مواد البناء	١١١	٤,٧٠٧
المنتجات الخزفية	٤٣	٥٠٠
منتجات الزجاج	٣٨	١,٤٠٤
مواد البناء الأخرى	٣٠	٢,٨٠٣
صناعة الأسمنت	٦٦١	٥,٧٧٦
الصناعات الهندسية	٢٩٦	١٠,١٧١
المنتجات المعدنية	٢١٩	٧,٠٧٦
الماكينات والآلات	٥	٧٦١
المعدات الكهربائية	٢٦	١,٤٦٤
معدات النقل	٤٦	٨٧١
الصناعات الأخرى	-	٤٥٢
المجموع	**٣,٢٩١**	**٤٨,١١٥**

صندوق التنمية الصناعية السعودي

ص.ب. ٤١٤٣ – الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف ٩٦٦ ١ ٤٧٧٤٠٠٢
فاكس ٩٦٦ ١ ٤٧٩٠١٦٥
البريد الالكتروني sidf@sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ
رقم الإيداع ١٦/٣٤١٨
ردمد ١٣١٩-٥٥٢٢